الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/22/JAM/1

الجمعية العامة

Distr.: General
27 April 2015
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية والعشرون
٤-١٥ أيار/مايو ٢٠١٥

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

جامايكا

* استُنسِخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.15-08377 010615 010615

1508377

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- يسر جامايكا أن تقدم تقريرها إلى الدورة الثانية من عملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

٢- وتظل الحكومة، بمقتضى الدستور، ملتزمة بتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها. وستواصل جامايكا تعاونها مع هيئات المعاهدات الدولية في سعيها إلى ضمان احترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

٣- واستعرضت لجنة حقوق الطفل حالة جامايكا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقدمت جامايكا في آذار/مارس ٢٠١٥ تقريرها الدوري الرابع إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (العهد).

المنهجية/التشاور

٤- أعدَّ هذا التقرير وزارةُ الشؤون والتجارة الخارجية بالتشاور مع أعضاء آخرين في اللجنة التوجيهية للاستعراض الدوري الشامل بموجب العهد، منها وزارات العدل، والأمن القومي، والصحة، والتعليم، والشباب، والثقافة؛ ووكالة تنمية الطفل، ومكتب شؤون المرأة، وديوان المظالم. ويلخص التقدم الذي حققته جامايكا منذ الاستعراض الأول في عام ٢٠١٠.

التطورات التي طرأت منذ الاستعراض الأخير

٥- شرعت حكومة جامايكا في السير على طريق التحول الوطني من خلال خطة التنمية الوطنية (٢٠٠٩-٢٠٣٠) في إطار *رؤية جامايكا ٢٠٣٠*. وتتمحور الخطة على أربعة أهداف وطنية، هي: تمكين المواطنين من تحقيق أقصى إمكاناتهم؛ وبناء مجتمع آمن ومتماسك وعادل؛ وجعل اقتصاد جامايكا اقتصاداً مزدهراً؛ وإيجاد بيئة طبيعية صحية.

٦- وللتصدي لانهيار اقتصاد جامايكا نتيجة الركود الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٠٨، أقامت الحكومة علاقة اقتراض بصندوق النقد الدولي في أيار/مايو ٢٠١٣، أي مدة ٤ سنوات من الاقتراض في إطار المرفق الموسع للصندوق. وأثمر برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي وضعته الحكومة نتائج إيجابية، مثل انخفاض معدل البطالة، والنمو الاقتصادي، وانخفاض معدل التضخم، الأمر الذي قلص العجز في الحساب الجاري وزاد الاستثمارات المحلية والأجنبية. ومرت جامايكا حتى الآن بسبعة استعراضات فصلية متتالية صادرة في إطار المرفق الموسع للصندوق. وقدم البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية أيضاً دعماً كبيراً للبرامج الرامية إلى دعم استدامة الاقتصاد الكلي لجامايكا وتعزيز مسار البلاد نحو زيادة النمو الاقتصادي. ووُفر الدعم التشريعي للبرنامج الاقتصادي من خلال سن العديد من التشريعات الضريبية، مثل

قانون ضريبة الاستهلاك العامة (المعدّل)، وقانون (الأحكام المتنوعة) المتعلقة بجمع الضرائب، وقانون الجمارك (المعدّل).

٧- ولحماية المستضعفين، وضعت جامايكا أول استراتيجية شاملة للحماية الاجتماعية في عام ٢٠١٣. وتحدد الاستراتيجية الأهداف والأغراض المتوخاة من نظام فعال للحماية الاجتماعية، وتقترح نهجاً منظماً للتدخلات على سلّم مبادرات سوق العمل والرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

٨- ورغم كل التحديات، لا سيما التحدي المتمثل في المصاعب المالية، عملت الحكومة على تنشيط الاقتصاد بوسائل منها توطيد البنية الأساسية من الطرق بدعم من حكومة الصين. ونظراً إلى أن الحكومة حددت هدفاً يتمثل في استعمال ٣٠ في المائة من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠، فهي تتعاون مع شتى أصحاب المصلحة من القطاع الخاص على برامج الطاقة البديلة. وتحاول جامايكا أيضا شغل موقع يمكنها من أن تصبح مركزاً لوجستياً.

٩- وأنشأت الحكومة مدارس جديدة عدة وحسّنت مدارس قائمة كثيرة. وهي مستمرة في التركيز على التعليم قبل المدرسي. وتلقّى أكثر من ٠٠٠ ١٦ طالب في ٢٧ مؤسسة أجهزة في إطار المشروع (النموذجي) الذي وضعته الحكومة والمسمى "حواسيب لوحية في المدارس" بتكلفة قدرها ١,٤ بليون دولار. ويستهدف المشروع ٠٠٠ ٢٤ طالب و٢٠٠ ١ معلم في مؤسسات على مستويات شتى، من مرحلة الطفولة المبكرة/التعليم قبل المدرسي إلى كليات المعلمين.

١٠- ولا تزال حكومة جامايكا تتحلى بالجرأة في سعيها إلى الحد من الجريمة والعنف، بطرق منها التدخلات الاجتماعية، والبرامج المجتمعية، وزيادة فعالية ضبط الأمن. واقتنت قوات الشرطة الجامايكية معدات وتكنولوجيا جديدة، واستحدثت وظائف إضافية، وزادت عدد المجندين. وآتت هذه الجهود أُكلها، إذ سجلت جامايكا اتجاهاً تنازلياً في الجرائم الخطيرة على مدى السنوات الخمس الماضية.

١١- لكن جامايكا لا تزال معرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، لا سيما الكوارث الطبيعية، مثل الأعاصير، التي تقوّض ما تحقق من مكاسب قيّمة على مدى سنوات عدة. فمن الأمثلة على ذلك ما نجم عن الجفاف الذي حاق بجامايكا أثناء صيف عام ٢٠١٤، حيث سجلت نمواً سلبياً خلال نصف ذلك العام. وفيما يلي الأهداف الرئيسية لأنشطة التنمية المستدامة الجارية: زيادة قدرة البيئة الطبيعية على التأقلم، والتكيف مع تغير المناخ، وبناء القدرات المؤسسية، والتخطيط الإنمائي، وإدارة البيانات الجغرافية المكانية.

صكوك حقوق الإنسان (التوصيات ٩٨-١، ٩٨-٢، ٩٨-٣)

١٢- جامايكا طرف في سبعة صكوك دولية أساسية لحقوق الإنسان من أصل تسعة. وصدقت جامايكا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال

واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١؛ وسنّت وفي عام ٢٠٠٩ قانون (منع) استغلال الأطفال في المواد الإباحية وقانون الجرائم الجنسية اللذين يتناولان على التوالي استغلال الأطفال في المواد الإباحية وبغاء الأطفال.

١٣- وأقر البرلمان قانون الإعاقات لعام ٢٠١٤ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وستنظر جامايكا في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة (التوصيات ٩٩-٥، ٩٩-٦، ٩٩-٧)

١٤- تواصل الحكومة تقييم كل دعوة من الدعوات الموجهة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان. واستضافت جامايكا جولة دراسية للمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

١٥- وأحرزت جامايكا تقدماً كبيراً في معالجة العديد من التوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، أي تلك الواردة في الفقرة ٧٧ من تقريره (A/HRC/16/52/Add.3). ويرد في ***المرفق الأول*** ردود جامايكا على التوصيات التي لا تشملها فروع أخرى من هذا التقرير.

التزامات تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات (التوصيات ٩٨-٦، ٩٨-٧، ١٠٠-٩)

١٦- منذ هذه التوصية، اتخذت جامايكا إجراءات لتقديم تقاريرها محدّثةً، وتعمل حاليا على استكمال التقارير المتأخرة. ولتحسين إجراءات الإبلاغ والامتثال، أنشأت الحكومة في عام ٢٠١٢ لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالاستعراض الدوري في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لتسهيل الحوار بين أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني، بشأن تنفيذ أحكام العهد وتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل. وعقدت آحاد الوزارات والإدارات والوكالات أيضاً مشاورات بين الوزارات بشأن تقارير حقوق الإنسان في إطار اختصاص كل منها.

١٧- وتتطلع الحكومة إلى تلقي مساعدة تقنية من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات.

١٨- وما فتئت جامايكا تبرهن على استعدادها للتعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل هيئات معاهدات الأمم المتحدة. ومن المهم الاعتراف بأن قلة الموظفين وشح الموارد قد يعيقان تقديم البلدان النامية، مثل جامايكا، التقارير في حينه. وينبغي ألا يفسَّر ذلك على أنه قلة رغبة أو اهتمام حقيقي بالتقيد بالجدول الزمني للإبلاغ، بل يتعين بالأحرى التفكير

في التحديات الفعلية التي تواجهها البلدان الصغيرة مثل جامايكا، وهي التحديات التي نسعى إلى التغلب عليها عن طريق إجراءات من قبيل تلك المبيّنة أعلاه.

تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل (التوصيتان ٩٨-٣٥، ٩٨-٣٦)

١٩- لقد تمكنت جامايكا من تنفيذ العديد من التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل وهيئات معاهدات حقوق الإنسان المتنوعة تنفيذاً ناجحاً بفضل المساعدة السخيّة التي قدمها شركاء ثنائيون رئيسيون، ترد أسماء كثير منهم في أجزاء شتى من التقرير، إضافة إلى هيئات الأمم المتحدة وشركاء التنمية الدوليين. وقد استشير أو أُشرك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذه العملية أيضا، وكلاهما قدم الدعم لتنفيذ عدد من التوصيات.

حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين (التوصيات ٩٨-٨، ٩٨-٩، ٩٨-١٠، ٩٨-١١، ٩٨-١٣، ٩٨-١٤، ٩٨-١٥، ٩٨-١٦، ٩٩-١، ٩٩-١١، ٩٩-١٢، ٩٩-٢٨، ٩٩-٢٩، ٩٩-٣٠، ٩٩-٢٦، ٩٩-٢٧، ١٠٠-١٥)

٢٠- فرغت جامايكا من وضع سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١١. وتواصل الحكومة التقدم بخطوات كبيرة في اتجاه تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وجاء ترتيب جامايكا في دراسة أعدتها منظمة العمل الدولية شملت ١٠٨ بلدان متقدّماً من حيث نسبة المديرات على الصعيد العالمي: ٥٩,٣ في المائة. وخلصت الدراسة إلى أن عدد النساء في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة زاد على مدى السنوات العشرين الفائتة، وأن المرأة تملك وتدير ما يزيد على ٣٠ في المائة من جميع الأعمال التجارية.

٢١- وتحققت إنجازات ملحوظة في مجال اتخاذ القرارات العامة، إذ إن المرأة تمثل ٥٨,٩ في المائة من العاملين في القطاع العام و٤٠,٥ في المائة في القطاع الخاص. وللعلم، فإن رئيس وزراء جامايكا امرأة. وتبلغ نسبة النساء في البرلمان ٢١ في المائة. ونسبتهن بين الأمناء الدائمين ٥٦ في المائة. ويبلغ عدد رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية ١٩، من بينهم ٨ نساء. وتشغل نساء مناصب رئيس قضاة جامايكا، ومدير النيابة العامة، والوكيل العام، ومراجع الحسابات العام، ورئيس حرس السواحل بقوات الدفاع (البحرية التابعة للجيش)، وأمين مظالم الأطفال، ورئيس المراسيم، ومفوض السجون، ونائب لمفوض الشرطة. وتتبوأ نساءٌ معظم المناصب العليا في ديوان المدعي العام وجميع الوظائف العليا في الدوائر التابعة للنائب العام. وتبلغ نسبة الرجال في القطاع الخاص ٥٩,٥ في المائة وفي القطاع العام ٤١,١ في المائة[(١)].

٢٢- وقد أنشئت لجنة مشتركة مصغّرة للنظر في مسألة ضعف تمثيل النساء في البرلمان والسلطات المحلية وغيرهما من مجالات القيادة العمومية والسياسية. وستوصي اللجنة بتدابير

(١) المصدر: الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لجامايكا ٢٠١٣.

عملية، مثل استعمال التدابير الخاصة المؤقتة، لتدارُك أوجه عدم المساواة البنيوية بين الجنسين التي تؤثر في قلة نسبة النساء في هذه المجالات.

٢٣- وتوضع اللمسات الأخيرة حالياً على خطة عمل استراتيجية وطنية للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس في جامايكا في إطار جهود مكثفة للتصدي للعنف الجنساني بشتى أشكاله. والخطة عبارة عن تحليل شامل لأسباب العنف الممارس على المرأة وعواقبه. وتركز على خمسة مجالات ذات أولوية، هي الوقاية، والحماية، والمقاضاة، والمعاقبة والجبر، وبروتوكولات التنسيق وجمع البيانات. وبتوجيه من ديوان رئيس الوزراء، أنشئ فريق عام أساسي بوصفه هيئة لرصد أصحاب المصلحة، وهو مكلف بتوجيه مراجعة الخطة واستكمالها ومراقبة هاتين العمليتين. (وتتصرف جامايكا من منطلق الافتراض أن "الجنسانية" تشير إلى الأشخاص من الجنسين، الذكور والإناث على حد سواء. ولذلك تأخذ الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين في الحسبان شواغل كل من الرجال والنساء).

٢٤- ووقع مكتب شؤون المرأة مذكرة تفاهم مع وزارة الأمن الوطني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ عن المواءمة بين فئات البيانات لتيسير التقييم الصحيح لانتشار العنف القائم على نوع الجنس. وسيُنجز ذلك بواسطة مرصد للجرائم سيتولى أمورا منها مساعدة المكتب على جمع البيانات مصنفةً حسب نوع الجنس ودراسة العلاقة بين الضحايا والجناة، وكذلك تيسير رسم السياسات القائم على الأدلة وأنشطة منع العنف. ومما يجدر بالإشارة أيضاً أن المكتب أنشأ "قسم الرجال".

٢٥- وأعد المكتب تقييما أساسيا لضبط الجرائم الجنسية وملاحقة مرتكبيها في جامايكا للوقوف على أهم العوائق التي تحول دون نجاح ذلك الضبط وتلك الملاحقة لإنهاء العنف القائم على نوع الجنس. وانبثق عن ذلك توصيات بشأن التغييرات التشريعية وفي مجالات السياسات وضبط الأمن والملاحقة القضائية بحيث يعاقَب الجناة وتخفَّف إلى أدنى درجة حدّة الصدمات التي يتعرض لها ضحايا الاعتداءات الجنسية والناجمة عن الإجراءات القضائية. وبُني تقييم المشاكل والحلول المقترحة على نهج يراعي نوع الجنس.

٢٦- وفي إطار مبادرة على صعيد الجماعة الكاريبية لوقف العنف القائم على نوع الجنس عن طريق تفاعل الدولة والمجتمع المدني وتدخّلهما القوي، أعد المكتب تقييماً أساسياً لضبط الجرائم الجنسية في جامايكا ومقاضاة مرتكبيها. وكان التقييم يرمي إلى الوقوف على أكبر العوائق التي تحول دون نجاح ذلك الضبط وتلك الملاحقة للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس وتعزيز التمتع بحقوق الإنسان الأساسية. وانبثق عن ذلك توصيات بشأن التغييرات التشريعية وفي مجالات السياسات وضبط الأمن والملاحقة القضائية بحيث يعاقَب الجناة وتخفَّف إلى أدنى درجة حدّة الصدمات التي يتعرض لها ضحايا الاعتداءات الجنسية والناجمة عن الإجراءات القضائية. وبُني تقييم المشاكل والحلول المقترحة على نهج يراعي نوع الجنس.

٢٧- وتشارك وكالات حكومية متعددة تشمل مكتب شؤون المرأة، إضافة إلى منظمات غير حكومية، في برامج التوعية الاجتماعية، مثل برنامج التثقيف المدرسي، قصد التصدي للعنف القائم على نوع الجنس. وتتلقى المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الشرطة والنظام القضائي تقارير عن حالات شتى من العنف القائم على نوع الجنس وتسجّل الحوادث. وبذلت إدارات القطاع العام المسؤولة عن العنف المنزلي، وإساءة معاملة الأطفال، والجرائم الجنسية، وغير ذلك، محاولات هي الأخرى لجمع البيانات وتحليلها.

٢٨- وتشمل البرامج ما يلي *(انظر المرفق للاطلاع على التفاصيل)*:

- مركز التحقيق في الجرائم الجنسية والاعتداء على الأطفال (CISOCA)، قوات الشرطة الجامايكية؛
- المشورة والعلاج؛
- التدخلات المتعلقة بالعنف المنزلي؛
- المشورة والمساعدة القانونية؛
- خطوط الاتصال المباشر؛
- برامج الأطفال والشباب؛
- مستشفى بوستامنتي للأطفال – مشروع الحد من إساءة معاملة الأطفال.

٢٩- وجامايكا مستمرة في المشاركة في حملة الأمين العام للأمم المتحدة "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة". وتشمل هذه الحملة إعلانات المصلحة العامة، تبث على محطات التلفزة والإذاعة المحلية، يشارك فيها فنانون محليون يدعون إلى القضاء على العنف المسلط على المرأة.

٣٠- وتواصل الحكومة دعم عمل المنظمات النسائية غير الحكومية من خلال تقديم إعانات سنوية للنساء اللواتي يعانين أزمات، مثل العنف المنزلي. وتلقت ١٩ جماعة محلية ٢,٩ مليون دولار لدعم الأنشطة المدرة للدخل قصد تمكينها اقتصادياً واجتماعياً، في إطار "مبادرة التغيير الملهِم" التي أطلقها مكتب شؤون المرأة. وبدأ العمل على وضع استراتيجية وطنية لتوفير مآوى لضحايا العنف القائم على نوع الجنس. ونُظمت حملة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ للدعوة إلى رفع مستوى الوعي بمسألة العنف بالنساء والفتيات وأشكال العنف الأخرى القائمة على نوع الجنس. وأصدر مجلس الوزراء تعليمات إلى مكتب كبير المستشارين البرلمانيين تأمره بكتابة مسودة عن التحرش الجنسي.

إصلاح القضاء والشرطة (التوصيات ٩٨-١٨، ٩٨-١٩، ٩٨-٢٠، ٩٨-٢١، ٩٩-٢، ٩٩-٣، ٩٩-٤، ٩٩-٣١، ٩٩-٣٢)

٣١- أنشئت وحدة تنفيذ إصلاح القضاء في عام ٢٠١٢ ضمن وزارة العدل. وتعمل الوحدة على توحيد وتنسيق ورصد ودعم تنفيذ جميع مبادرات إصلاح قطاع القضاء في الوقت المناسب وتقود التنفيذ الطويل الأجل لـ "برنامج إصلاح القضاء". وقد وُضعت مشاريع وبرامج عدة تكفل سرعة المحاكمات ونزاهتها وتحسّن إقامة العدل من طرف المحاكم. ونُفذ مشروع نموذجي لإدارة القضايا الجنائية في أربع محاكم قصد التشجيع على البت في القضايا بسرعة ونزاهة. واستُبقي قضاة إضافيون وسيعيّنون بالتناوب في محكمة عليا إقليمية أنشئت حديثاً. وسُنت تشريعات تمكن من تعيين قضاة إضافيين.

٣٢- وكان البرلمان قد اقترح و/أو أقر تشريعات عدة تكفل نزاهة وسرعة المحاكمات. فقانون الإثبات (بتدابير خاصة) (٢٠١٢) يجيز استخدام المقابلات المسجّلة بالفيديو وتقنيات السمعي - البصري المباشر لأخذ الأدلة من الشهود المستضعفين. والهدف من ذلك هو التشجيع على توفير أدلة بعينها وتحسين نوعيتها وتيسير البت في القضايا بسرعة. أما قانون إجراءات إحالة الدعاوى (٢٠١٣)، الذي سُنّ لإلغاء الإجراءات التمهيدية والأخذ بإجراءات إحالة الدعاوى التي تقضي، حرصاً على تقليص الآجال والنفقات، بقبول البيانات الخطية التي يقدمها شخص، إن استوفت بعض الشروط، في إجراءات إحالة الدعاوى بوصفها دليلاً بنفس الدرجة والتأثير كما لو قدم ذلك الشخص أدلة شفوية أمام القاضي المقيم في إجراءات إحالة الدعوى. وستتناول التشريعات المقترحة توسيع عضوية هيئة المحلفين، وإزالة حالات تقوقع بعينها على مستوى القضاء، مثل وضع معايير بشأن تأخير المحاكمات للبت في القضايا المستعجلة، ومتطلبات الإشعار باعتزام الشخص الدفع بأنه لم يكن موجوداً في مكان الجريمة وقت وقوعها، وفرض عقوبات مخففة عندما يعترف المتهم بالذنب.

٣٣- وأنشئت خدمات إدارة المحاكم في آب/أغسطس ٢٠٠٩ لتعزيز الاستقلال القضائي وتمكين القضاء والمحاكم من المشاركة أكثر في القرارات المتعلقة بالميزانية وتنفيذ الأنشطة المحيطة بعمليات المحاكم. وهذا يزيد إدارة نظام المحاكم كفاءة. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، وافق مجلس الوزراء على إطار الحوكمة الاستراتيجية لخدمات إدارة المحاكم الذي أعد بمساعدة حكومة كندا، ويشمل جملة من الأمور، منها: '١' إنشاء مجلس استشاري، يرأسه رئيس القضاة ويعيّن القضاءُ أغلبية أعضائه، ويضم ممثلين عن نقابة المحامين والقطاع الخاص؛ '٢' استحداث وظيفة "مسؤول قانوني تنفيذي" في مكتب رئيس القضاة لتقديم الدعم القانوني/الإداري لرئيس القضاة؛ '٣' استحداث وظيفة "قاضي أوّل" بصفته مدير الشؤون الإدارية للقضاء يرفع تقارير إلى رئيس القضاة.

٣٤- وتتحمل وزارة العدل مسؤولية تنفيذ برنامج العدالة التصالحية الوطني كلّه وإدارته. ويهدف هذا البرنامج إلى تقليل عدد القضايا الجنائية بتحويلها من نظام العدالة الرسمي وفض

النزاعات رسميا إلى المجتمعات المحلية. ويشجع على رفع مستوى ثقة الناس في النظام القضائي عن طريق الحث على المزيد من مشاركة المجتمعات المحلية والضحايا في عمليات العدالة التصالحية والأخذ بزمامها. ودُرب في إطار البرنامج نحو ١٦٠ وسيطاً في مجال العدالة التصالحية. ويوجد حاليا في جامايكا تسعة مراكز للعدالة التصالحية. وتلقى البرنامج خلال نيسان/أبريل ٢٠١٣ وآب/أغسطس ٢٠١٤ ثمانية وأربعين قضية على مستوى الجزيرة تتعلق أساساً بالمجتمعات المحلية غير المستقرة.

٣٥- وتسعى قوات الشرطة الجامايكية إلى انتهاج نهج يتوسّل أكثر بالتكنولوجيا لمكافحة الجريمة. واقتنى مخبر الطب الشرعي الحكومي من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مجاهر لمقارنة المقذوفات وحقائب معدّات لاختبار الحمض الخلوي الصبغي. وافتُتح رسمياً مركز للتدريب على مكشاف الكذب في كلية الشرطة في سانت كاثرين. واقتنت الحكومة مركّبات إضافية في عام ٢٠١٤ للمساعدة على مكافحة الجريمة، منها ثماني مركبات للطب الشرعي من حكومة الولايات المتحدة، أسنِدت خمس منها إلى قوات الشرطة الجامايكية وثلاث إلى اللجنة المستقلة للتحقيقات. وفي إطار الزخم نحو الحد من استخدام الأسلحة الفتاكة في مكافحة الجريمة، اقتنت قوات الشرطة الجامايكية ٣ ٤٠٠ حقيبة معدّات تحتوي على أسلحة غير فتاكة وقيود. وتمثل هذه المواد الدفعة الأولى من تبرع قدمته الولايات المتحدة قدره ٢,٤ مليون دولار.

ادعاءات القتل خارج نطاق القضاء أو الاستخدام غير المشروع للقوة أو إساءة المعاملة أو التعسف من طرف قوات الأمن، واللجنة المستقلة للتحقيقات (التوصيات ٩٩-١٥، ٩٩-١٦، ٩٩-١٧، ٩٩-١٨، ٩٩-١٩، ٩٩-٢٠، ٩٩-٢١، ٩٩-٢٢، ٩٩-٢٣، ٩٩-٢٤، ٩٩-٣٣، ٩٨-٢٣، ٩٨-٢٤)

٣٦- بالإضافة إلى التحقيقات، تتواصل الجهود الرامية إلى تقوية ذراع الادعاء العام في نظام العدالة لجعلها أكثر كفاءة وفعالية. والحكومة مستمرة في تحركها بحيث تكفل تسليمها، حيثما أمكن، أفراد الشرطة المتورطين في عمليات القتل خارج نطاق القضاء والذين فروا من جامايكا للرد على التهم الموجهة إليهم.

٣٧- وأنشئت اللجنة المستقلة للتحقيقات في عام ٢٠١٠ للتحقيق في ادعاءات القتل خارج نطاق القضاء بسرعة وفاعلية. وتتلقى اللجنة ما يقرب من ٦٠٠ شكوى سنوياً. وتنظر حالياً في نحو ٢ ٠٠٠ قضية. وسجلت اتجاها نحو انخفاض وفيات أفراد قوات الأمن في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣. وسُجل انخفاض بنسبة ٥٠ في المائة في نهاية عام ٢٠١٤.

٣٨- ولم تفتأ ميزانية اللجنة تزيد منذ إنشائها، إذ انتقلت من ٣٧,٩٣٤ مليون دولار جامايكي في السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ إلى ٣٤٢,٥٨٧ مليون دولار جامايكي في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤. وزِيدَ ملاك الموظفين من ٢٨ في آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ١٠٥ في شباط/فبراير ٢٠١٥. وبدأت اللجنة عملها بمكتب واحد في كينغستون (العاصمة). ولها حالياً

مكتبان إضافيان في أبرشيتَي سانت جيمس (المكتب الإقليمي الغربي) ومانشستر (المكتب الإقليمي المركزي) ومكتبان فرعيان في سانت توماس (شرق جامايكا) ووستمورلاند (غرب جامايكا).

٣٩- واستُكمل التزام الحكومة الشديد بجملة من الأمور، منها المساعدة القيّمة التي تلقتها من شركاء ثنائيين. (للاطلاع على التفاصيل، انظر المرفق).

الظروف السائدة في السجون ومرافق الاحتجاز (التوصيات ٩٨-١٢، ١٠٠-١٨، ١٠٠-١٩، ٩٩-٨، ٩٩-٩، ٩٩-١٠)

٤٠- تتواصل الجهود للحيلولة دون اكتظاظ السجون ومرافق الاحتجاز. وتتفقّد لجنة متعددة أصحاب المصلحة حالياً، برئاسة وزيري الأمن القومي والعدل، نظام الاحتجاز وتعِدّ رداً استراتيجيا على مسألة معاملة المحتجزين في زنزانات الشرطة ومراكز الاحتجاز، بما في ذلك التعديلات اللازمة للبنى التحتية. واكتشفت اللجنة القضايا التالية التي تستلزم اتخاذ إجراءات بشأنها؛ وستقدم توصياتها إلى مجلس الوزراء في وقت لاحق من هذا العام:

(أ) الحد من الاكتظاظ في زنزانات الشرطة والسجون من خلال تحسين الإجراءات وإصلاح القوانين؛

(ب) استعراض "سياسة إدارة زنزانات الشرطة" الراهنة لمعالجة قضايا تدريب الموظفين الذين يتعاملون مع المحتجزين ومهنيتهم ومساءلتهم، وقضايا المحتجزين ذوي المتطلبات الخاصة، مثل الأطفال، ومن يعانون من مشاكل صحية نفسيه وغير ذلك؛

(ج) فحص البنية التحتية ولوجستيات مرافق الاحتجاز.

٤١- والحكومة ملتزمة التزاماً جازماً بتحسين الأوضاع القائمة لاستيفاء المعايير الدولية لحقوق الإنسان في إدارة زنزانات الشرطة ومرافق الاحتجاز؛ لكن من العقبات الكبرى التي تعترض هذا الهدف البنية التحتية المادية لزنزانات الشرطة والسجون التي عفا عليها الزمن، وقلة الموارد البشرية والمالية للإشراف على تلك المرافق وتشغيلها.

٤٢- ورغم هذه التحديات، أدخلت بعض التحسينات في العامين الماضيين:

(أ) انخفض عدد القصّر في المؤسسات الإصلاحية أو مرافق الاحتجاز الاحتياطي بنسبة ٤٢ في المائة من ٤٤٦ في عام ٢٠١٢ إلى ٢٥٩ حالياً. أضف إلى ذلك نقل قصّر إناث من ثلاثة مرافق (اثنان منها للبالغين أيضاً) إلى مرفق واحد؛

(ب) انخفض عدد المحتجزين لدى الشرطة بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٤، الأمر الذي أدى إلى انخفاض في القدرة الاستيعابية على نطاق المنظومة بنسبة ٥٠ في المائة؛

(ج) انخفض عدد الإصابات القاتلة بإطلاق النار من طرف الشرطة بنسبة ٤٥ في المائة حتى هذه السنة، ويدرَّب على حقوق الإنسان حالياً جميع المجندين في قوات الشرطة الجامايكية؛

(د) انخفض عدد البالغين في السجون أو مرافق الاحتجاز الاحتياطي؛

(هـ) ثمة عملية إعادة تكييف حاليا تقضي بنقل السجناء من المرافق المحروسة حراسة مشددة إلى مرافق بحراسة متوسطة؛

(و) توضع خطط لإنشاء مبنى من طابقين في سجن "تامارينـد فارم" للبالغين لاستقبال ٣٠٤ سجناء خطورتهم منخفضة ومتوسطة؛

(ز) سيبنى سجن جديد قدرته الاستيعابية ٠٠٠ ٥ سرير لإيواء سجناء من الذكور والإناث من مرافق فورت أوغوستا، وتاور ستريت، وسانت كاثرين.

٤٣- وفي إطار النظام الحالي، يُحتجز معظم المتهمين لدى الشرطة. ويُحتجز الباقون لدى دائرة السجون، ومركز هورايزن للاحتجاز الاحتياطي (بالغون)، ومركز ميتكالف ستريت المشدّد للأحداث (فتيان) وإصلاحية ومركز الاحتجاز الاحتياطي ساوث كامب (فتيات).

٤٤- ويُحتجز الأطفال لدى الشرطة في زنزانات منفصلة عن البالغين. وثمة خطط لبناء زنزانات مستقلة ملائمة للأطفال في كل دائرة من دوائر الشرطة. وقد تمّ ذلك في بريدجبورت، في سانت كاثرين. وحُددت ثلاثة مواقع إضافية قصد تطويرها في سانت آن، وسانت إليزابيث، وسانت جيمس. ومن المقرر تحديد أربعة مواقع أخرى بمجرد الفراغ مما سلف. وقد انتهى نقل الأطفال من سجون البالغين.

٤٥- وفي الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، اتصل المرشدون الاجتماعيون المنتدبون لدى وكالة تنمية الطفل ١ ٠٠١ مرة بمراكز الشرطة هاتفياً وزاروها، في كل أنحاء الجزيرة، للكشف عن زنزانات الأطفال وللتدخل اللازم. وشملت التدخلات نقل الأطفال من تلك الزنزانات والاتصال بأفراد أسرهم. وفريق المرشدين الاجتماعيين مكلف أيضاً بزيارة المواقع التي يُحتجز فيها أطفال والتأكد من أن حقوقهم الإنسانية مَصونة. فإن لم يكن الأمر كذلك، اتخذ ما يلزم من إجراءات لاستعادتها.

٤٦- وتستعرض الوكالة أسبوعياً تقرير الاحتجاز والمحاكم الذي تتلقاه من الشرطة وتتدخل لمعالجة القضايا، مثل نقل الأطفال الذين يعانون مشكلات سلوكية واضحة، والأطفال في الحبس الاحتياطي الذين يحتاجون إلى رعاية وحماية. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أفرجت المحاكم عن ٩٢١ طفلاً، وعهدت برعايتهم إلى الوالدين/الأوصياء بناء على أوامر وصاية تتراوح مدتها بين سنة وثلاث سنوات. ويتولى مرشد اجتماعي من وكالة تنمية الطفل توزيع أولئك الأطفال ويشرف عليهم.

٤٧- ويُلجأ أكثر فأكثر إلى العقوبات غير الاحتجازية، مثل أوامر المراقبة، والعقوبات المعلقة التنفيذ، وأوامر الخدمة المجتمعية، للحد من الاكتظاظ في السجون ومرافق الاحتجاز. ويُحَل ما يقرب من نصف العدد الإجمالي من قضايا الأطفال عن طريق العقوبات غير الاحتجازية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عدد الأطفال في مرافق الاحتجاز. وفي أعقاب استعراض جرى في عام ٢٠١١ لنظام الإفراج المشروط، تَقرر مراجعة قانون الإفراج المشروط مراجعة شاملة وتقديم توصيات إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها. والمشاورات قائمة مع جهات صاحبة مصلحة؛ ومن المتوقع أن يتلقى مجلس الوزراء الطلب خلال عام ٢٠١٥.

الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر (التوصية ٩٨-١٧)

٤٨- لا تزال فرقة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي عينها مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٥ (فرقة العمل)، تشتغل بصفتها فريقا مشتركا بين الوزارات (علماً بأن عضوية المنظمات غير الحكومية محدودة) يركز أساساً على منع الاتجار بالبشر وقمعه، والتحقيق مع جميع المشتبه في أنهم ارتكبوا هذه الجريمة ومقاضاتهم، وحماية ضحايا الاتجار ومساعدتهم. ويُنجز ذلك بتعزيز القدرات الوطنية وتطوير الإطار التشريعي والمؤسسي الجامايكي للقضاء على الاتجار بالبشر. وتعقد فرقة العمل اجتماعات فصلية مع هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي ليست أعضاء في فرقة العمل.

٤٩- وفي الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، أجرت فرقة العمل ٢٥٥ عملية مداهمة، وكشفت عن ٦ حالات، وأنقذت ٣٩ ضحية؛ واشتبهت في ٣ حالات اتجار بالبشر؛ وأجرت ٧ تحقيقات، وقبضت على ٤ أشخاص. وعززت الحكومة بدورها تعاونها مع صناعة الفنادق والسياحة وزادت من مداهمات فنادق ونوادي ليلية مشهورة معروفٍ عنها تسهيلها العلاقات الجنسية التجارية. وأفادت وحدة الاتجار بالبشر التابعة لقوات الشرطة الجامايكية بوجود ٢٧ تحقيقاً في قضايا اتجار بالبشر، ٢٦ منها تتعلق بالاتجار لأغراض جنسية، وواحدة بالسُّخْرة. ويوجد العديد من القضايا أمام المحاكم.

٥٠- وبُني مأوى للضحايا واعتُمد في عام ٢٠٠٨ مبادئ توجيهية لـ"إدارة عمل مآوى ضحايا الاتجار بالبشر". ويوجد في جامايكا أيضاً مجموعة من الأماكن المعتمدة لإيواء ضحايا الاتجار بالبشر.

٥١- وزادت فرقة العمل منذ عام ٢٠١٢ عدد المبادرات التي نفذتها. وأقرت جامايكا خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر ٢٠١٢-٢٠١٥ التي اعتمدت المبادئ التوجيهية لخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتدعم أمانة فرقة العمل تنفيذ خطة العمل وترصدها؛ ويشمل ذلك رسم سياسة لمكافحة الاتجار؛ وتعزيز القدرة على إنفاذ القانون؛ ورفع مستوى وعي السلطة القضائية بموضوع مقاضاة المتجرين بالبشر؛ ووضع طرق تشغيل موحدة لمحققي الشرطة وموظفي النيابة ورفع مستوى الوعي العام.

٥٢- ووردت من فريق الدعم الإعلامي التابع لجيش الولايات المتحدة في عام ٢٠١٣ مواد تثقيف عام، بما فيها لوحات إعلانات علوية منصوبة. وفي عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، أجرت فرقة العمل جولات مدرسية، بتيسير من اليونيسيف، تناولت مسألة التعرّف على الاتجار بالبشر ومنعه، والمساعدة المتاحة للضحايا؛ واستضافت منتديات عامة وبثاً خارجياً على محطة إذاعية وطنية. وأمدّت فرقة العمل وزارة التعليم بمنهج دراسي عن الاتجار بالبشر لفائدة تلاميذ الثانويات يشجع على رفع مستوى الوعي بالاتجار بالبشر باعتباره جريمة عالمية، ويساعد التلاميذ والمعلمين على فهم الكيفية التي قد تساعدهم على التعرّف على الاتجار بالبشر ومنعه وعلى إضعاف قابلية التلاميذ للاتجار. ومن الوسائل التي عادة ما تستعملها فرقة العمل في حملتها التثقيفية العامة الإعلانات والنشرات الصحفية والمقابلات مع وسائل الإعلام والمنتديات الإعلامية.

٥٣- وصدقت جامايكا على "بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية" (بروتوكول باليرمو). وسنّت الحكومة، تمشياً مع التزامها الدولي، قانون (منع وقمع ومعاقبة) الاتجار بالبشر، في عام ٢٠٠٧. ودُعّم الإطار التشريعي بواسطة تعديلات (أدخِلت في تموز/يوليه ٢٠١٣) على قانون (منع وقمع ومعاقبة) الاتجار بالبشر بحيث يتيح ما يلي:

(أ) زيادة مدة العقوبة من عشر سنوات إلى عشرين سنة بما يتناسب مع العقوبة على جرائم مثل الاعتداء الجنسي بعنف؛

(ب) توسيع نطاق تعريف "الاستغلال" بحيث يشمل الملامسة الجنسية والاغتصاب؛ إضافة إلى مراعاة الظروف التي يقع فيها الشخص في عبودية الدين؛

(ج) التعويض الذي تأمر به المحاكم في الإجراءات عند إدانة شخص بالاتجار بالبشر.

٥٤- ويؤخذ في الحسبان أيضاً استحداث نظام يجيز وضع بروتوكول/مبادئ توجيهية لإحالة ضحايا الاتجار بالبشر إلى إدارات الحماية وإعادة التأهيل، إضافة إلى سلامة ضحايا الاتجار وعودتهم طوعا إلى أرض الوطن.

٥٥- وكُثّفت جهود التوعية والتدريب لتحقيق أقصى ما يمكن في مجالات تحديد هوية الضحايا ومساعدتهم وعلاجهم وحمايتهم لرفع مستوى الوعي بالقضايا المتصلة بالاتجار بالبشر وفهمها. وفي عام ٢٠١٣، شارك ٥٠ شخصاً من وكالات حكومية شتى في دورة تدريبية نظمتها وزارة الأمن الوطني بالولايات المتحدة بشأن الاتجار بالبشر/استغلال الأطفال/سُخرة الأطفال ركزت على تبادل أفضل الممارسات في ميادين التحقيق والمقاضاة وتحديد هوية الضحايا ومساعدتهم. وفي عام ٢٠١٤، دُرب ٨٨ موظفاً عمومياً، من بينهم قضاة، على قضايا الاتجار بالبشر. ومن المقرر تنظيم المزيد من دورات التدريب والتوعية في عام ٢٠١٥.

التثقيف بحقوق الإنسان وتعزيزها (التوصيات ٩٨-٤، ٩٨-٥، ١٠٠-١٦)

٥٦- التثقيف بحقوق الإنسان في المرحلتين الابتدائية والثانوية مدرج في مناهج التعليم الوطنية (الدراسات الاجتماعية في المقام الأول)، إضافة إلى مناهج التعليم الصحي والإعداد للحياة الأسرية. وتُنتج مواد تكميلية وتوزَّع على المدارس. ويقدم/ييسّر موجّهون تربويون عروضاً للمدارس وجمعيات الآباء/المعلمين واجتماعات السكان المحليين. وتتضمن جميع مستويات تدريب المعلمين التثقيف بحقوق الإنسان، وتتقيد المواد التربوية في التعليم الابتدائي والثانوي بمبادئ حقوق الإنسان. ومن المواضيع المحددة التي جرى تناولها "حقوق الطفل" و"حقوق أرباب العمل والعاملين وواجباتهم" و"حماية المستهلك" و"حقوق الشعوب وواجباتها وعواقب انتهاك هذه الحقوق". وأدت وسائل الإعلام الجامايكية والمجتمع المدني دورا نافعاً في توعية الناس بأهمية احترام حقوق الإنسان.

٥٧- ويدرَّب كل أفراد قوات الشرطة الجامايكية لدى التحاقهم بها على الحقوق والحريات الأساسية للأفراد المكرسة في الدستور، أهمها الحق في الحياة. ويؤدي تدريب أفراد قوات الشرطة الجامايكية إلى معاملة جميع الناس معاملة عادلة ونزيهة، ومراعاة العوامل الجنسانية والجنسية والدينية، مع إدراك التنوع الثقافي والتمييز. والمتدربون من قوات الشرطة على علم بالتشريعات المعاصرة وأفضل الممارسات التي تعزز معاملة الجميع معاملة عادلة ونزيهة، على النحو الذي يتبناه ميثاق الحقوق والحريات الأساسية (٢٠١١). وتتضمن الوثائق المتعلقة بالسياسات التي تشكل جزءاً من برامج تدريب قوات الشرطة: سياسة التفاعل العامة للشرطة وسياسة التنوع، عام ٢٠١٠؛ وسياسة الشرطة في مجال استخدام القوة وقواعد القضاة؛ وميثاق الحقوق والحريات الأساسية، ٢٠١١؛ وقانون الجرائم الجنسية، ٢٠٠٩؛ وقانون العنف المنزلي، ١٩٩٦.

٥٨- ويشمل تدريب الشرطة أيضا أكثر من ٨ ساعات من التدريب العملي في مجال حقوق الإنسان وما لا يقل عن ٣ أيام كاملة من التدريب شبه المهني على تقديم المشورة على يد أعضاء في قسم علم النفس بجامعة منطقة البحر الكاريبي الشمالية. وأدى هذا التدريب العملي إلى تحسين صورة الشرطة لدى الناس. وفي عام ٢٠١٤، شاركت الشرطة في سلسلة من الدورات التدريبية ومنتديات الحوار نظمتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٥٩- وتشدد "سياسة استخدام القوة" وتؤكد بمزيد من القوة على الحق في الحياة التي تنتهجها الشرطة الجامايكية، وهي السياسة التي تتبع المبادئ التي بيّنتها هيئات الأمم المتحدة المعنية. وتتطرق الجلسات الإعلامية وجلسات استخلاص المعلومات لموضوع حقوق الإنسان بالنسبة لجميع عمليات الشرطة التي يعاد اعتماد أفرادها مرتين في السنة بخصوص استخدام الأسلحة النارية والعناية بها، حيث يعاد التأكيد على مبادئ سياسة "استخدام القوة". ومتى استخدم أحد أفراد الشرطة قوة فتاكة، أجريت مراجعة إدارية وتحقيق جنائي منفصلان. ويُنقل الشرطي المعني من الخطوط الأمامية ويتوقف عن العمليات إلى حين الانتهاء من المراجعة/التحقيق. وتحدد

المراجعة الإدارية ما إذا كانت سياسة الشرطة اتُّبعت وتقيّم ملاءمة التدريب والإشراف. ومتى تبيّن وجود أوجه خلل، اتُّخذت إجراءات تأديبية مناسبة قد تؤدي إلى المنع أو التوقيف أو الطرد.

٦٠- وتنظّم سنوياً/بصورة ممنهجة لأفراد الشرطة دورات تدريبية على استخدام الأسلحة والعناية بها ومناولتها وصيانتها وعلى الخيارات الأقل فتكاً، بما في ذلك التركيز المستمر على التدريب على المواجهات الآمنة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠١٤، اعتُمد ٢٥ مدرِّباً من مدربي الشرطة بعد مشاركتهم في دورة "تدريب المدربين على الخيارات الأقل فتكاً" برعاية حكومة الولايات المتحدة. ويقدم هؤلاء المدرِّبون حالياً دورات في استخدام الخيارات الأقل فتكاً. واقتنت قوات الشرطة الجامايكية ٥٠٠ ٣ حقيبة معدّات أقل فتكاً، هي الأحدث من نوعها، لتوزيعها على أفراد الشرطة العاملين في الخطوط الأمامية بعد انتهائهم من التدريب؛ والهدف في نهاية المطاف هو تجهيز جميع أفراد الخطوط الأمامية بهذه المعدات.

٦١- وفريق مدرِّبي الشرطة مؤهل تأهيلاً رفيعاً. والمدربون قادمون من وكالات حكومية أخرى ومنظمات غير حكومية، مثل القضاء، والنيابة العامة، ومركز التحقيق في الجرائم الجنسية والاعتداء على الأطفال، وجامعة شمال البحر الكاريبي (قسم علم النفس)، وجامعة جزر الهند الغربية، ومنظمة "جامايكيون من أجل العدالة".

٦٢- ويجري التحضير للأخذ بالممارسة المتمثلة في ارتداء أفراد الشرطة آلات تصوير محمولة إبّان العمليات بغية ضمان قدر أكبر من المساءلة والشفافية في هذه العمليات.

٦٣- وتهدف "سياسة التنوع" التي سُنت في عام ٢٠١١ إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والمعاملة غير المنصفة إزاء عموم الناس، وتوجّه أفراد الشرطة في تعاملهم المهني مع أشخاص من فئات معينة، مثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وتشمل أهداف هذه السياسة ما يلي:

- تعزيز ثقة الناس بالإنصاف والنزاهة والتسامح والتفهّم عند التعامل مع جميع شرائح المجتمع؛
- التعبير عن الالتزام والاحترام والدعم لكل فرد من خلال السعي إلى القضاء على جميع أشكال التحرش والتحيز الظالم؛
- تقديم ما يلزم من دعم لضحايا الجريمة والعنف وإحالتهم إلى الجهات المختصة، بغض النظر عن انتماء المشتكي، فرداً كان أو جماعة؛
- القضاء على خوف أفراد مختلِف الفئات من الإبلاغ عن الجرائم وأعمال العنف؛
- تقديم خدمات شرطة مهنية فائقة الجودة للناس كافة.

٦٤- والحوار مستمر بين الشرطة وأوساط المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

٦٥- وطُلب إلى أمانة الكومنولث أن تيسر تدريب القضاة والمدعين العامين وكَتَبة المحاكم وموظفي وزارة العدل على حقوق الإنسان بغية رفع مستوى وعيهم بالتزامات حقوق الإنسان في إطار اتفاقات دولية شتى؛ واستكشاف أفضل الممارسات في تفسير الاتفاقيات الدولية واستخدامها لمعالجة قضايا الإخلال بحقوق الإنسان؛ وتيسير تحديد انتهاكات حقوق الإنسان؛ وبناء القدرات من أجل انتهاج نهج يقوم على الحقوق عند وضع التشريعات والسياسات.

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

٦٦- تسعى الحكومة جاهدة إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وتنظر في الأخذ بنموذج مختلط، مراعيةً آليات المساءلة والرقابة الموجودة؛ ومستويات الموارد والتحديات المتعلقة بها؛ وكون جامايكا لديها أصلاً شبكة واسعة من المؤسسات المكلفة بحماية حقوق الجامايكيين. وعُقدت مشاورات أولية بين الحكومة وأمانة الكومنولث في عام ٢٠١٤، ويجري وضع خطط لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بتوسيع دور ومهام كيان موجود أصلاً. وشرعت وزارة العدل في التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بشأن مرحلة ما قبل إنشاء المؤسسة المذكورة.

الجريمة والعنف (التوصيتان ٩٨-٣٢، ٩٨-٢٢)

٦٧- نفذت الحكومة، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز أمن المواطنين، سلسلة من التدابير التي تهدف إلى الحد من الجرائم الخطيرة. وتشمل زيادة أفراد الشرطة؛ واقتناء مركبات ومعدات جديدة؛ وفتح مراكز شرطة جديدة؛ ودمج "قوات الشرطة الخاصة للجزيرة" و"قوات الشرطة الجامايكية"، الأمر الذي أدى إلى توجيه المزيد من أفراد الشرطة إلى الخطوط الأمامية مباشرة. ودُمجت "قوة العمل المعنية بالجريمة المنظمة الرئيسية ومكافحة الفساد" و"قسم مكافحة الفساد" لزيادة الكفاءة في مكافحة الجريمة. وساهم تضافر هذه الجهود وسواها في انخفاض الجرائم الخطيرة والعنيفة بنسبة ١٧ في المائة في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣.

٦٨- وفيما يتعلق بالتشريعات الخاصة بمكافحة الغش في اليانصيب، أُقر قانون في عام ٢٠١٤ سمح بالقبض على أكثر من ٦٠٠ شخص وبإصدار العديد من الإدانات. وينص قانون العدالة الجنائية (قمع المنظمات الإجرامية) (المعروف أيضاً باسم "قانون مكافحة العصابات")، الذي دخل حيز النفاذ في نيسان/أبريل ٢٠١٤، على تعطيل جميع المنظمات (العصابات) وقمعها؛ ويستهدف قادة المنظمات الإجرامية ويجرم سلوكهم. وأقر البرلمان أيضاً قانون (تعديل) السجلات الجنائية (المتعلقة بإعادة تأهيل المجرمين) لعام ٢٠١٤ الذي سيقلص الفترة التي يمكن بموجبها شطب إدانات المدانين بارتكاب جنح من السجلات الجنائية.

٦٩- واستُكمل في عام ٢٠١٤ أيضاً نظام بيانات لتسهيل إعمال سجل مرتكبي الجرائم الجنسية. ويقضي قانون الجرائم الجنسية بإدراج المدانين بارتكاب جرائم معينة، مثل الاغتصاب

والاختطاف وبيع البشر أو الاتجار بهم، في سجل مرتكبي الجرائم الجنسية. وسترصد إدارة المؤسسات الإصلاحية مرتكبي الجرائم الجنسية.

٧٠- وما فتئت الحكومة أيضا تركز على التجديد المجتمعي. وفي إطار مبادرة "اتحدوا من أجل التغيير"، التي أطلقت في عام ٢٠١٤، اتُخذت مجموعة من الإجراءات في المجتمعات المحلية المعرضة للعنف، منها مسابقات في كرة القدم، وتنظيم أنشطة كنسية في الهواء الطلق، وزيادة الخدمات الشرطية المجتمعية لإشراك السكان في الأنشطة السلمية والترفيهية. وتنتهج المبادرة نهجا ثلاثي المسار لقلب اتجاه وباء العنف، أي:

(أ) وقف انتقاله؛

(ب) ومنع انتشاره في المستقبل؛

(ج) وتغيير القواعد الجماعية.

٧١- ويسمح تطبيق إلكتروني اسمه "ستاي أليرت" (Stay Alert) (كُن منتبها) للناس بإرسال صور وأشرطة فيديو إلى الشرطة وإنذارها عند الأزمات. ويرجع الفضل للمبادرة في الحد من جرائم القتل وغيرها من الجرائم الخطيرة حتى الآن في مجتمعَين محليين في الجزيرة.

٧٢- ولزيادة فرص اكتشاف الجرائم في الأماكن العامة، سيوسّع نطاق المراقبة بتلفاز الدائرة المغلقة خلال السنة المالية ٢٠١٥-٢٠١٦. وقد رُكبت المعدات اللازمة في عواصم أربع مقاطعات، هي: ماندفيل، ومِيِيْ بِن، ومونتيغو بِيِيْ، وهالف - وِيِيْ - تْري.

٧٣- وفي إطار المرحلة الثالثة من برنامج أمن المواطنين والعدالة، وهي مبادرة أخرى لبناء السلم، تسعى الحكومة إلى توفير التدريب على مهارات العمل وتنظيم المشاريع للفئات الضعيفة، ولا سيما الشباب والنساء المعرضين للخطر. وستُحسّن فرص لجوء المواطنين إلى العدالة أيضا، عن طريق خدمات دعم الضحايا، وتسوية المنازعات، وبدائل القضاء الخاصة بالأطفال، والتثقيف العام بالحقوق والخدمات المتعلقة بالعدالة. وقد بدأ البرنامج يؤتي ثماره، لأن الجرائم العنيفة تقلصت بأكثر من ٢٥ في المائة في المجتمعات المحلية المشمولة ببرنامج أمن المواطنين والعدالة.

٧٤- وعقدت الحكومة شراكة مع "الرابطة الجامايكية للكنائس" للحد من الجريمة في المجتمعات المحلية، وتلقت الدعم من شركاء ثنائيين مثل وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

عملية ٢٠١٠ في غرب كينغستون (التوصيتان ١٠٠-١٧، ٩٩-٢٥)

٧٥- بعد إجراء ديوان المظالم تحقيقا في اقتحام "تيفولي" (Tivoli)، قُدم تقرير في نيسان/أبريل ٢٠١٣ ووُضع على جدول أعمال البرلمان في ١ أيار/مايو ٢٠١٣. وكان من بين

التوصيات إنشاء لجنة تحقيق في الأنشطة المرتبطة بهذا الاقتحام وملابساته وغير ذلك. وقبلت الحكومة توصية أمين المظالم بإنشاء لجنة تحقيق وشرعت في مشاورات عامة لصياغة صلاحياتها.

٧٦- وأقر مجلس الوزراء بعدئذ الصلاحيات المنقحة. وعين الحاكم العام ثلاثة مفوضين لديهم المهارات والخبرة المطلوبة للتأكد من نزاهة التحقيق وحياده بحيث يحظى بثقة الناس. وفيما يلي أعضاء اللجنة:

(أ) السير ديفيد سيمونز، رئيس مجلس الملكة – رئيس قضاة متقاعد ومدّع عام سابق لبربادوس؛

(ب) سيادة القاضية الموقرة هازل هاريس – قاضية متقاعدة من محكمة استئناف جامايكا؛

(ج) الأستاذ الدكتور أنطوني هاريوت – أستاذ محاضر في قسم الدراسات السياسية، جامعة جزر الهند الغربية.

٧٧- وبدأت لجنة التحقيق عملها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، علما بأن التحقيق جار. ومن المتوقع أن ينتهي عمل اللجنة في عام ٢٠١٥. وتُبث المداولات في التلفزة الوطنية.

حماية الفئات الضعيفة (النساء والأطفال وذوو الإعاقات) – التوصيات ٩٨-٣٧، ٩٩-١٣، ٩٩-١٤)

الأطفال

٧٨- قدمت جامايكا عرضاً مستفيضاً إلى لجنة حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ تضمن تفاصيل وجيهة عن جهود حماية الأطفال. ويرد في مرفق هذا التقرير موجز لهذا العرض.

برنامج النهوض عن طريق الصحة والتعليم (PATH)

٧٩- لا تزال احتياجات الفئات الضعيفة تتصدر أولويات حكومة جامايكا. ويوفر البرنامج، الذي بدأ العمل به عام ٢٠٠٢، استحقاقاً مشروطاً لتحويل النقود لأفراد الأسر المؤهلين. ويبلغ عدد المسجلين في البرنامج حاليا نحو ٣٧٢ ٠٠٠ مستفيد يتلقون منحا نقدية تُدفع مرتين في الشهر. وتبلغ نسبة الأطفال في مجموع المستفيدين المسجلين ٧٣ في المائة. وتُلبَّى احتياجات الأطفال المشمولين بالبرنامج والمسجلين في المدارس الحكومية وبعض المدارس المدعومة من الحكومة، من التعليم قبل الابتدائي حتى الثانوي، في إطار برنامج التغذية المدرسية الحكومي. ويتلقى بعض المستفيدين من البرنامج أيضا بدل نقل ومنحا بعد الثانوية.

٨٠- وترمي تدخلات البرنامج، الذي تديره وزارة العمل والضمان الاجتماعي، إلى تحسين التحصيل العلمي للطلاب، وذلك تمشيا مع هدفه العام المتمثل في كسر حلقة الفقر بين الأجيال. ومن هذه التدخلات ما يلي:

- مدفوعات متمايزة (٢٠٠٨) – لتعزيز حضور الطلبة، ولا سيما الفتيان، في المدارس الثانوية؛
- إعانات انتقالية (٢٠٠٩) – لمساعدة الطلبة على إتمام التعليم الثانوي والالتحاق بمؤسسات التعليم العالي المعتمدة؛
- مِنح التعليم العالي (٢٠١٣) – تقدَّم لطلبة السنتين الثانية والثالثة جامعي المشمولين بالبرنامج، وذلك بناء على تحصيلهم الجامعي؛
- بدل النقل (٢٠١٤) – لتقديم علاوات لأطفال اختيروا للالتحاق بالمدارس بانتظام، بشروط معينة؛
- التغذية المدرسية – يتلقى جميع الطلبة المستفيدين من البرنامج وجبات غذائية مجانية في إطار "برنامج التغذية المدرسية".

٨١- ويوفر برنامج "التدرّج إلى سوق العمل" فرصاً تتعلق بالتوظيف لأفراد الأسر المشمولة بالبرنامج الذين هم في سن العمل لبناء قدراتهم وزيادة دخلهم. ويستهدف البرنامج أفراد الأسر المؤهلة المشمولة بالبرنامج العاطلين عن العمل (١٥ حتى ٦٤ سنة) لتوفير خدمات الدعم المناسبة، مثل التدريب على إنشاء أعمال تجارية ودعمها، والتدريب على المهارات المهنية والاعتماد، ومِنح ريادة الأعمال، والاستعداد لدخول ميدان العمل، والتدريب بالممارسة. واستفاد من هذا البرنامج نحو ٠٠٠ ٨ شخص.

٨٢- وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أقر مجلس الوزراء استراتيجية الحماية الاجتماعية بجامايكا. والاستراتيجية مرتبطة ارتباطا مباشرا بـ "رؤية ٢٠٣٠ – خطة التنمية الوطنية لجامايكا"، وتوفر إطارا للتوصل إلى نتيجة "الحماية الاجتماعية الفعالة". وتوفر أيضا إطارا شاملا وممنهجاً للحماية الاجتماعية في جامايكا، والأخذ بنهج دورة الحياة في التعامل مع مخاطر الحماية الاجتماعية ومواطن ضعفها. وعن الأطفال، تسعى إلى "*تشجيع تحقيق النمو الأمثل لجميع الأطفال في جميع المجالات اللازمة كي ينعموا بالرّفه، والارتقاء بإمكاناتهم لمشاركتهم المرتقبة في سوق العمل* مشاركة منتجة".

٨٣- وتعكف الحكومة حالياً على وضع سياسة وبرنامج وطنيين جديدين لمكافحة الفقر في إطار رؤية ٢٠٣٠ المذكورة. وأنشئت وحدة تنسيق للحد من الفقر داخل معهد التخطيط لجامايكا للإشراف على هذه العملية.

الإعاقات

٨٤- يكفل دستور جامايكا والقانون المتعلق بميثاق الحقوق والحريات الأساسية (٢٠١١) لذوي الإعاقات أشكال معينة من الحماية توفرها الدولة.

٨٥- ويسعى قانون الإعاقات لعام ٢٠١٤، الذي وافق عليه البرلمان في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، إلى تعزيز وحماية وتسهيل تمتع ذوي الإعاقات بجميع الحقوق والحريات الأساسية في التعليم والتدريب، والتوظيف، والمناصب السياسية والحياة العامة، والرعاية الصحية، والإسكان، والنقل العام، تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة مع الآخرين. ويسعى أيضا إلى تعزيز الكرامة والاستقلالية الشخصيتين، بما في ذلك حرية اختيار ذوي الإعاقات واستقلالهم. وفي أعقاب سن قانون الإعاقات، عُقدت مشاورات على نطاق الجزيرة بشأن صياغة مدونات لقواعد الممارسات ونظام أساسي لفائدة ذوي الإعاقات. وتضع مدونات قواعد الممارسات حدا أدنى من المعايير التي تحكم معاملة ذوي الإعاقات. وينص النظام الأساسي على فرض غرامات على التمييز. وأنشأت وزارة العمل والضمان الاجتماعي فريقا عاملا في عام ٢٠١٤ لتحديد الجدول الزمني لإنشاء محكمة معنية بذوي الإعاقات.

٨٦- ومن التدابير الأخرى الرامية إلى تيسير أمور ذوي الإعاقات ما يلي:

- تنفيذ "السياسة الوطنية بشأن ذوي الإعاقات" (وافق عليها البرلمان في عام ١٩٩٩)؛
- "سياسة العمل" التي تقضي بتخصيص نسبة ٥ في المائة من وظائف القطاع العام للمعاقين، شريطة أن تكون لديهم المؤهلات اللازمة؛
- "مِنَح التمكين" للمعاقين كي يضطلعوا بأنشطة حرة في مهن محددة وتقديم "مساعدات التكيف" لهم؛
- "تعديل قانون السير" بحيث يتسنى لذوي الإعاقات البدنية الحصول على رخص السياقة؛
- إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية للمعاقين؛
- "برنامج جوائز وطني عن الإعاقة" يعترف بالجهود الرامية إلى إزالة الحواجز التي تعترض ذوي الإعاقات وتيسير السبل أمامهم.

٨٧- وفي إطار "مشروع التعاون التقني" ATN/JF-11988-JA الممول من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في عام ٢٠١٠ والمعنون "**دعم تحسين حياة ذوي الإعاقات**"، يمكن لـ"المجلس الجامايكي لذوي الإعاقات" أن يحدد ذوي الإعاقات تحديدا أفضل ويستهدفهم استهدافا أحسن لأغراض الاستفادة من المستحقات الاجتماعية عن طريق إنشاء قاعدة بيانات تتضمن مواصفاتهم. وسيمكّن ذلك أيضا من تعزيز الإطار الحكومي القائم لوضع سياسات وبرامج لهم.

٨٨- وبفضل تمويل في شكل مِنح قدمته اليابان، ستقتني وزارة العمل والضمان الاجتماعي معدات مساعدة وتنظم دورات تدريبية لطلاب "مؤسسة بناء القدرات" التي توفر التدريب المهني لذوي الإعاقات. وفي إطار "مشروع إدماج ذوي الإعاقات اجتماعياً واقتصادياً"، سيتلقى

عدد أولي من ذوي الإعاقات المستفيدين من برنامج النهوض عن طريق الصحة والتعليم، وعددهم ٢٥٠ شخصا، التدريب ويوظَّفون.

٨٩- وفي الوقت الحاضر، فإن "برنامج التحفيز المبكر" الذي وضعته الحكومة يستهدف ١ ٥٣٢ طفلاً، من الولادة إلى ثماني سنوات، يعانون أنواع شتى من العجز في النمو. ويتركز البرنامج في ٦ مقاطعات، رغم استفادة أطفال من كل أنحاء الجزيرة منه. وتقدم وزارة التعليم منحا للأطفال الذين يشملهم البرنامج، وهو ما يسمح بتهيئة الأطفال للتعليم الأساسي والابتدائي في النظام التعليمي العادي. وأُدمج عن طريق البرنامج ٢٥٢ طفلاً مصاباً بعجز في النمو على مدى ثلاث سنوات (٢٠١٢-٢٠١٤). ويقدم البرنامج أيضا الدعم إلى ٧٠ في المائة من الآباء والأمهات من الفئة الاجتماعية - الاقتصادية الدنيا، وكذلك المستفيدين من برنامج النهوض عن طريق الصحة والتعليم. ويتلقى الآباء والأمهات الدعم أيضاً عن طريق حلقات العمل عن مهارات الأبوة والأمومة، وجماعات الدعم، ويتلقى بعض الآباء والأمهات منحا لإعادة التأهيل بواسطة وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

٩٠- ووفقا لقانون الإعاقات، تتيح مدارس جديدة قيد البناء، في إطار برنامج التحوّل في قطاع التعليم، للطلبة ذوي الإعاقات إمكانية الدخول إليها والتنقّل فيها بيسر. أما الطلاب في المرافق القديمة، فيجري تركيب ممرات منحدرة لتسهيل حركتهم. وتنظَّم حلقات عمل أثناء الخدمة لمساعدة المعلمين على فهم سلوك الطلاب المعاقين فهما أفضل وكيف ينبغي معاملتهم. ويقدم مركز افتتح مؤخراً في مقاطعة بورتلاند خدمات تشخيص وعلاج ومشورة للأطفال في هذه المنطقة. وتوضع خطط لتوسيع نطاق البرنامج كي يشمل المنطقة الغربية من الجزيرة؛ وسيشارك في هذا التوسيع منظمات دينية ومنظمات غير حكومية.

٩١- وتوجد شبكة مكونة من نحو ١٠ مدارس تتلقى إعانات في شكل منح و٢٥ فرعاً (موقعاً) تابعا لها، ترعى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وكلها تتضافر لخدمة أكثر من ٠٠٠ ٦ طفل في جميع أنحاء الجزيرة. وفيما يلي تقسيم مؤسسات التعليم الخاص في جامايكا:

- مدرسة واحدة للمكفوفين؛
- ٦ مدارس للمصابين بأمراض عقلية و٢١ فرعاً لها؛
- ٣ مدارس للصم و٤ فروع لها؛
- ٧ وحدات حكومية مرتبطة بمدارس ابتدائية مضيفة.

المؤسسات الخاصة التي تتلقى الدعم الحكومي

- ٤ مدارس خاصة للصم؛
- مدرسة واحدة للأطفال المصابين بالتوحد؛

- مدرسة واحدة للمصابين بأكثر من إعاقة؛
- مدرسة واحدة للمصابين بأمراض عقلية؛
- ٣ مدارس للأطفال المصابين بإعاقات التعلّم.

٩٢- وإذا كان قانون الإعاقات ينص على حماية هؤلاء الطلبة، فإن إدراج بنود محددة تراعي المعاقين لتعزيز حقوق أولئك الطلبة وحمايتها مسألة محل النظر حاليا في إطار مراجعة مدونة اللوائح الحاكمة لنظام التعليم. وتشمل التدابير الأخرى قيد الوضع للتأكد من تلقي جميع الأطفال ذوي الإعاقات أفضل نوعية ممكنة من حيث التعليم والمبادرات التي تستهدفهم، ومن ذلك على وجه الخصوص مسودة سياسة التعليم الخاص التي تجري مراجعتها حاليا، ومبادرة "اكتشاف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة" ومبادرة "رفع مستوى معرفة القراءة والكتابة"، التي يجري تنفيذها في إطار برنامج التحوّل في نظام التعليم. وتتناول المسودة مجموعة من المسائل المتصلة بحماية حقوق الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة وصون كرامتهم، وكذلك بتسهيل الحركة لهؤلاء الطلبة وتمتعهم بالإنصاف والنوعية في البرامج والخدمات. ومن المقرر تقديم المسودة إلى مجلس الوزراء كي يقرها قبل نهاية عام ٢٠١٥.

٩٣- ويجري تجريب "منهج التعليم الخاص" الذي وضع لدعم عملية التعليم/التعلّم حتى أيار/مايو ٢٠١٥. وستُستكمل الوثيقة وتكون جاهزة لبدء العمل بها بالكامل بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

الصحة (التوصيات ٩٨-٢٥، ٩٨-٢٦، ٩٨-٢٧، ٩٨-٣١)

٩٤- تسعى جامايكا إلى تحديد التركيز على الرعاية الصحية الأولية للتخفيف من العبء على مرافق الرعاية الصحية الثانوية. فقد أنشأت الحكومة ٤ "مراكز امتياز" في إطار هذا التحديد لتوفير خدمات التشخيص والوقاية والعلاج، والارتقاء بالمراكز الصحية على نطاق الجزيرة. ووزارة الصحة على وشك إعداد خطة لتطوير قطاع الرعاية الصحية الأولية على مدى ١٠ سنوات بتمويل في شكل منح من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٩٥- وبدأ العمل على التغلب على تحديات التمويل التي تواجه قطاع الصحة. وبمساعدة من شركاء رئيسيين في مجال التنمية، يوجَّه التركيز نحو إيجاد مصادر إضافية للدخل، إضافة إلى إجراء تقييم شامل لنظام تمويل الرعاية الصحية وفعاليته في توفير الحماية المالية الكافية للفئات الضعيفة.

٩٦- وتُبذل مساع لتنقيح الخطة الاستراتيجية بشأن برنامج الأمومة المأمونة (٢٠٠٧-٢٠١١). وسيبقى التركيز منصباً على وضع السياسات، ونوعية الرعاية، والمراقبة، والإرشاد/التثقيف الصحي. وأُبرم اتفاق تمويل في شكل منح مع الاتحاد الأوروبي لتحسين صحة الأمهات والأطفال في جميع أنحاء البلد، مثل إنشاء وحدات مخصصة للعناية المكثفة بالأمهات وإنعاشهن

في ٥ مستشفيات إقليمية. ويشمل هذا العمل جملة من الأمور، منها تدريب الموظفين في اختصاصات رعاية الطفل (طب الوِلْدان)، واقتناء وحدات مخصصة للعناية المكثفة والإنعاش.

٩٧- ووافق مجلس الوزراء على الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها (٢٠١٣-٢٠١٨)، مع إيلاء اهتمام خاص للارتقاء بمستوى رعاية مرضى السرطان. ولهذه الغاية وقع التركيز على الأخذ بتكنولوجيات جديدة وشراكات بين القطاعين العام والخاص بوصفها أساليب استراتيجية.

٩٨- ويسعى تعديل لوائح الصحة العامة (المتعلقة بمكافحة التبغ)، الذي وافق عليه البرلمان في عام ٢٠١٤، إلى الحد من العواقب الوخيمة لاستهلاك التبغ على الصحة العامة (تقدر نسبة أمراض القلب وحالات سرطان الرئة المرتبطة بالسجائر/تدخين التبغ بـ ٣٠ في المائة و٨٠ في المائة على التوالي). وتشمل اللوائح ما يلي: تحديد أماكن يُمنع فيها التدخين؛ ووضع تحذيرات صحية برسوم بيانية على عُلب التبغ؛ وحظر الدعاية للتبغ وترويجه ورعايته؛ وفرض جزاءات عند الإخلال.

٩٩- وفي عام ٢٠١٤، وافق مجلس الوزراء على "تعديل الأمر المتعلق بالصحة العامة" بحيث يضم حمى شِيكُونْغُونْيا باعتبارها مرضاً من الفئة ١ يجب التصريح به تمشيا مع توصيات "خطة منطقة الكاريبي بشأن فيروس حمى شِيكُونْغُونْيا".

١٠٠- وتعكف جامايكا في الوقت الراهن على رسم خطة استراتيجية وطنية متكاملة للصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، سعيا إلى وضع نهج متكامل إزاء التخطيط والبرمجة للصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية خلال السنوات الخمس المقبلة. وتعتمد الخطة الاستراتيجية على النجاحات والدروس المستفادة من الخطط السابقة، وتوسّع وتعمّق الجهود الوطنية الرامية إلى تبديد الشواغل الصحية الجنسية والإنجابية الرئيسية، بما في ذلك الوقاية والتخفيف من حدة تأثير فيروس نقص المناعة البشرية، وذلك على نحو منسق. وإن إدراج عناصر من البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة جنسيا في المجلس الوطني لتنظيم الأسرة لتكوين "وكالة الصحة الجنسية" إنما هو إنفاذ لواحدة من أهم الاستراتيجيات المبينة في رؤية ٢٠٣٠، أي "توسيع نطاق إدراج تنظيم الأسرة، وصحة الأم والطفل، والصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية، في الرعاية الصحية الأولية. وتستجيب الخطة أيضا للتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة من المؤتمرات الدولية، مثل خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، و"نداء غليون باتخاذ إجراءات بشأن تنظيم الأسرة وإصابة النساء والأطفال بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" (٢٠٠٤).

١٠١- وفي عام ٢٠١٢، وافق البرلمان على إدخال تعديلات تشريعية على قانون الصحة العامة ولوائحه حرصا على الإبقاء على مسألة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز خارج مجال انطباق إجراء العزلةُ والقيود المفروضة على العمل والوصول إلى المرافق في إطار التعامل مع

الأمراض المعدية ومكافحتها على النحو المبين في لوائح الصحة العامة. ووضعت وزارة العمل والضمان الاجتماعي السياسة الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل، واعتمدها البرلمان بوصفها كتابا أبيض في شباط/فبراير ٢٠١٣. وتقدم هذه السياسة مبادئ توجيهية للقطاع العام والخاص والرسمي وغير الرسمي، من أجل وضع سياسات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مكان العمل وتنفيذها وبرامج حماية العمال المصابين أو المتأثرين بالفيروس والإيدز. أضف إلى ذلك أن مشروع قانون السلامة والصحة المهنيتين معروض حاليا على البرلمان. وسيوفر، عند اعتماده، حماية قانونية من التمييز في حق المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ويفرض عقوبات على من يرتكب ذلك التمييز.

١٠٢- ويشير "مشروع المستشفيات المبتكِرة" إلى مشروع مستشفى بوستامنتي للحد من إساءة معاملة الأطفال الذي جُرب في كنغستون وسانت أندرو. وسعى المشروع إلى تقليص وقت انتظار الأطفال الذين يعانون من أشكال شتى من سوء المعاملة. وتَحقق نجاح في تقليل وقت الاستجابة مقارنة بالخدمات التقليدية في المنطقة نفسها. ولما كانت الخدمات المقدمة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي تقدمها أصلاً الإدارات المعنية بصحة الأطفال والمراهقين النفسية/إرشاد الأطفال، فقد وجّهت الحكومة اهتمامها لتعزيز خدمات إرشاد الطفل الموجودة وإدماج خدمات الطوارئ، بدلا من تكرار هذه الخدمات. وتبيّن أن هذا الأسلوب أكثر فاعلية من حيث التكلفة.

الميل الجنسي (التوصية ٩٩-٣٤)

١٠٣- الحكومة ملتزمة بمعاملة مواطنيها بالمساواة وبنزاهة، وتؤكد أن حق الانتصاف مكفول لكل شخص يزعم أن حقوقه انتهكت. ولا يوجد أي تمييز قانوني في حق الأشخاص بسبب ميلهم الجنسي. وتعارض حكومة جامايكا تعرض الناس للتمييز أو العنف ، أيا كان ميلهم الجنسي.

١٠٤- وفيما يتعلق بالتمييز على أساس إمكانية الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يسعى المكوّن الخاص بـ"البيئة المواتية وحقوق الإنسان" في "البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الأمراض المنقولة جنسيا" إلى تعزيز البيئات التشريعية والسياساتية والدعوية للاستجابة الوطنية من خلال وضع و/أو تعديل القوانين والسياسات وهياكل الدعم. والهدف من ذلك هو الحد من خطر العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية والتأكد من إمكان تلقي المصابين والمتأثرين به خدمات العلاج والرعاية والدعم دون خوف من الوصم أو التمييز. وقد أعطى إعلانُ التزامٍ (وقعه في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ معالي رئيس الوزراء آنذاك بروس غولدنغ، وزعيمة المعارضة آنذاك معالي بورتيا سمبسون ميلر) زخما لمعركة القضاء على الوصم والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين التي اتسمت بها عملية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في جامايكا.

١٠٥- وتوفر استراتيجية الاتصال لتغيير السلوك المنقحة التي وضعتها الحكومة إطارا للتدخلات الوقائية التي تركز على تقديم مجموعة متكاملة شاملة لوقاية الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال.

اللاجئون (التوصيتان ١٠٠-٨، ١٠٠-٢٠)

١٠٦- أُقرت سياسة جامايكا للاجئين في عام ٢٠٠٩، وهي تسترشد بالاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام ١٩٦٧، اللذين انضمت إليهما جامايكا في تموز/يوليه ١٩٦٤ وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ على التوالي. وتضع هذه السياسة إجراءات لإدارة عملية تحديد صفة اللاجئ، وللتأكد من أن مقدمي الطلبات قدموا أدلة قوية تبرر خوفهم من الاضطهاد في أوطانهم.

١٠٧- ويضم الإطار المؤسسي للتعامل مع اللاجئين لجنة للأهلية وهيئة لاستعراض أوضاع اللاجئين. وينظر حالياً في طلبات اللاجئين لجنةُ الأهلية التي تتألف من ممثلي وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة الأمن الوطني. وهناك أيضا محكمة تنظر في دعاوى الاستئناف.

١٠٨- وسيشمل الجانب التشغيلي من هذه السياسة التي هي قيد الصياغة، جملة من الأمور، منها ما يلي:

- استفادة الأشخاص الذين منحوا حق اللجوء في جامايكا من برامج الرعاية التي تديرها الدولة؛
- الإطار الزمني الذي يحكم مراحل العملية: من تقديم الطلب إلى منح حق اللجوء؛
- الإذن بإصدار تعليمات الصياغة لمكتب مستشار شؤون البرلمان بخصوص التشريعات اللازمة.

١٠٩- وجاء في مشروع السياسة وخطة العمل الوطنيتين لجامايكا بشأن الهجرة الدولية والتنمية ما يلي: "تعد تدابير الحماية الاجتماعية هامة لجميع المواطنين، بمن فيهم المهاجرون، لأنها تسعى إلى التخفيف من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية. ومن هذه المخاطر البطالة والمرض والعجز والشيخوخة. وتتراوح التدابير بين الخدمات الاجتماعية، مثل النظم الصحية والتعليمية، وبرامج الرعاية الاجتماعية النقدية (أي القسائم والإعانات)، والإيرادات واستحقاقات الضمان الاجتماعي التقديرية (المشورة والتوعية الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي). وعن طريق هذه التدابير، يمكَّن المهاجرون ومَن يعيلون من تلبية احتياجاتهم الأساسية طوال حياتهم العملية وما بعدها".

تغير المناخ (التوصيتان ٩٨-٣٣، ٩٨-٣٤)

١١٠- في بيانات السياسة العامة التي أدلت بها جامايكا في قمة تغير المناخ التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤، وفي الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي محافل أخرى، واصلت جامايكا دعوتها إلى اتخاذ إجراءات لاستبقاء الاحترار العالمي دون ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وهو موقف ما فتئت الدول الجزرية الصغيرة النامية تعرب عنه. لذا، دعَونا جميع الأطراف إلى أن تبذل قصارى جهدها لقطع التزامات طموحة تُقْدرنا - بفضل أثرها التراكمي - على تحقيق هذا الهدف. ولم نزل ننادي، على الصعيد الثنائي وفي المحافل المتعددة الأطراف، بأن على البلدان المتقدمة أن تأخذ بزمام المبادرة للتصدي لتغير المناخ عن طريق رفع مستوى طموح التزاماتها لعام ٢٠٢٠، وأن تصدّق على بروتوكول كيوتو البلدانُ التي ليست طرفا فيه.

١١١- ودعت جامايكا المؤسسات المالية الدولية إلى مراجعة سياساتها واستكشاف سبل تتيح للبلدان الصغيرة المتوسطة الدخل المثقلة بالديون الحصول على قروض بشروط مستدامة وملائمة، بالنظر إلى الآثار الخطيرة لتغير المناخ على هذه الفئة من البلدان. واعترافا بالآثار السلبية لتغير المناخ، ولا سيما على الدول الجزرية الصغيرة النامية، والحاجة إلى التعاون الدولي من أجل معالجة هذه المسألة معالجة سليمة، عرضت جامايكا الموقف القائل بأن التمويل ينبغي أن يكون شاملاً لجميع البلدان النامية، مع إيلاء اعتبار خاص لنافذة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً الأشد عرضة لتلك الآثار.

الجهود الوطنية

١١٢- في إطار الجهود العامة التي تبذلها الحكومة لمكافحة تغير المناخ والتزامها السياسي بهذا النهج، أنشئت وزارة المياه والأراضي والبيئة وتغير المناخ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقد أنشئت شعبة تعنى بتغير المناخ ضمن هذه الوزارة في عام ٢٠١٣، وكُلِّفت بجملة أمور منها إدراج تغيّر المناخ في السياسات والبرامج والمشاريع. وقُدّم إطار سياساتي وخطة عمل بشأن تغيّر المناخ في عام ٢٠١٤، وهما يسعيان إلى أن تحقق جامايكا أهداف النمو والازدهار لشعبها، وتعزيز القدرة على التأقلم والتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من أسبابه بطريقة منسقة وفعالة ومستدامة. وأنشئت لجنة استشارية معنية بتغير المناخ، وأُدرجت آليات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في خطة التنمية الوطنية واستراتيجية حفز النمو وبرامج أخرى. وعلى هذا، يشكل تغير المناخ مجالاً مواضيعياً ذا أولوية في الميزانية. وخُصص ١٥ مليون دولاراً من دولارات جامايكا في الميزانية الوطنية للمرحلة الثانية من "برنامج التكيف وآلية التمويل" لفائدة "البرنامج النموذجي للتأقلم مع المناخ" بهدف إدراج تغير المناخ في التخطيط الإنمائي.

١١٣- ولجامايكا مشروعان في إطار آلية التنمية النظيفة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولديها مشاريع ومبادرات وطنية عدة بشأن التكيف مع تغير المناخ. وتعمل

جامايكا، رغم انبعاثاتها الكربونية التي لا تكاد تذكر، على مساهمتها المقررة المحددة وطنيا لإجراءات التخفيف قصد خفض انبعاثاتنا القليلة من غازات الدفيئة تمشيا مع أهدافنا الإنمائية. ورُسمت سياسة وطنية في مجال الطاقة للفترة ٢٠٠٩-٢٠٣٠، وهي قيد التنفيذ. ونعمل أيضا على زيادة كفاءة الطاقة من خلال زيادة استخدام الطاقة المتجددة. وارتفعت حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطنية إلى ٨ في المائة، علما بأن ثمة خططا قيد الإعداد تهدف إلى زيادة هذه الحصة إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وإمدادات جديدة قدرها ٧٨ ميغاواط ستضاف بحلول عام ٢٠١٥.

١١٤- وتنظَّم حملات توعية عامة، بدعم من الاتحاد الأوروبي وصندوق الاستثمارات المناخية، من أجل توعية عامة الناس، لا سيما الفئات الضعيفة، بآثار تغير المناخ.

التنمية الاجتماعية – الاقتصادية (التوصيات ٩٩-٣٥، ٩٨-٢٩، ٩٨-٣٠، ٩٨-٢٨)

التنمية الاجتماعية – الاقتصادية

١١٥- لكي تتجاوز جامايكا العقبات وتتغلب على التحديات التي تؤثر على المجتمع، فهي تركز على بناء القدرة على التأقلم، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة، والتأكد من أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تقر بوجوب معاملة الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها جامايكا، معاملة خاصة وتفضيلية لتحقيق الأهداف الإنمائية، وتسعى إلى الحصول على دعم عالمي في سبيل ذلك. ويكتسي جدول أعمال التنمية المستدامة أهمية بالغة لجامايكا، لأن البلد يواجه تحديات عدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعيق تقدمه في مجال التنمية المستدامة إعاقة شديدة. ومن هذه التحديات أخطار الكوارث وقابلية التعرض لها؛ ونسبة الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي المرتفعة؛ وانخفاض رأس المال البشري؛ وعدم توفر بيانات مناسبة لتوجيه حسن التدبير؛ والتعرض للصدمات الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، يطرح تغير المناخ وانعدام أمن الطاقة تحديا خطيرا أمام تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

١١٦- وعلى الصعيد الدولي، تواصل جامايكا التأكيد على أهمية إيلاء اعتبار خاص للبلدان الصغيرة والمعرضة بحيث تتأكد من أن النُهُج المتبعة للتصدي للكوارث والتعافي منها وإعادة التأهيل والتأقلم معها تعكس بدقة الظروفَ التي تنفرد بها هذه المجموعة من البلدان. ووُجهت دعوات في هذا السياق للحصول على مزيد من الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، وغير ذلك من أشكال التعاون والشراكة. وستستمر جامايكا في الدعوة إلى وضع خطة للتنمية تتناول الاحتياجات الكثيرة للبلدان المتوسطة الدخل وظروفها الخاصة، وتتيح للبلدان تقييم احتياجاتها من التنمية، ووضع برنامج يتوافق مع نموها الوطني وخططها للتنمية.

١١٧- وللحد من الفقر، ستواصل جامايكا الدعوة إلى الدعم في شكل تمويل، ونقل للتكنولوجيا، ومعدلات مقبولة للتبادل التجاري، قصد المساعدة على التنمية، والقدرة على تحمل الدين، وبناء القدرات، بما في ذلك في مجال البيانات والإحصاءات، وشراكات ترمي إلى المساعدة على بناء القدرة على التأقلم مع مجموعة العوامل الاقتصادية والبيئية الخارجية التي تؤدي إلى تفاقم أوجه الضعف المتأصلة. وستطلب جامايكا أيضا تقديم الدعم لها من خلال التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتباره وسيلة مجدية للتغلب على العديد من التحديات التي تصطدم بها.

الأهداف الإنمائية للألفية

١١٨- على الصعيد الوطني، استُخلصت دروس من تنفيذ سياسات وبرامج وخطط شتى وضعتها جامايكا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب النظر فيها عند تحديد وصياغة أولويات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفيما يلي أهم الدروس المستفادة:

(أ) الأهداف الإنمائية للألفية أهداف كونية/عالمية يلزم إضفاء صبغة محلية عليها (الأهداف/الغايات/المؤشرات) كي تكون مجدية. ويجب أن تقترن الأهداف والغايات والمؤشرات بالظروف المحلية (البلد/المجتمع المحلي) لكي تكون مجدية؛

(ب) من الضروري أن تسمح الأهداف والغايات بالنهوض بمجال إحصاءات التنمية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) وتعزيز قدرة البلدان على جمع البيانات؛

(ج) من شأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمشاركة (المشاورات) الواسعة أن تساعد على تحقيق الأهداف؛

(د) الحاجة إلى تحديد المشاريع/البرامج التي تؤثر في الأهداف أشد تأثير؛ ومن المطلوب ترتيب الأهداف، إضافة إلى تحديد أفضل الممارسات المتعلقة بالأهداف؛

(هـ) شراكة متينة بين النظم الإحصائية الدولية والبلدان من أجل وضع إحصاءات لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٩- وإذ تسلِّم جامايكا بأن بعض الأهداف والغايات المحددة لا تناسبها بالنظر إلى مستوى تنميتها، فقد جرى تكييف إطار الأهداف الإنمائية للألفية وحُددت الأهداف والغايات على نحو ينسجم أكثر مع خطة جامايكا الوطنية للتنمية، بالاشتراك مع بلدان أخرى في منطقة الكاريبي. ويتعلق مجال التكيف الرئيس بالفقر المدقع والجوع. وتستعمل جامايكا مقياساً مطلقاً للفقر، وليس ١,٢٥ دولاراً المستعمل في الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية. وعليه، فإن غاية جامايكا في مجال الحد من الفقر هو خفض نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، وكذلك الأشخاص الذين يعانون الجوع، بحلول عام ٢٠١٥. وتُستعمل أيضاً مؤشراتُ اللامساواة (النسبة المئوية من الاستهلاك الوطني للخُمُس الأفقر والأغنى)، والجوع

(النسبة المئوية من السكان دون الحد الأدنى للاحتياجات الغذائية)، والحرمان (انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة) لرصد مسار تحقيق هذا الهدف.

١٢٠- ومما يكتسي أهمية بالغة لجامايكا الحفاظ على الاتساق بين العمليات والخطط العالمية المناسبة بحيث يتواصل الاهتمام الفعلي على الصعيد الدولي بالحد من أخطار الكوارث.

التعاون في مجال التعليم

١٢١- أقامت جامايكا شراكة مع عدد من المنظمات التعليمية الدولية من أجل توفير التدريب وبناء القدرات. وفي إطار مشروع "مكافحة عمالة الأطفال عن طريق التعليم"، عقدت وزارة التعليم، بالتعاون مع وكالات حكومية أخرى والمجتمع المدني، شراكة مع منظمة العمل الدولية لوضع برامج تُدرج في المناهج الدراسية التي تهدف إلى القضاء على حوادث عمل الأطفال.

١٢٢- وبرنامج *"التغذية المدرسية: وضع برنامج مستدام يسترشد بالتجربة البرازيلية"* هو برنامج تدريبي على الإنترنت ووجها لوجه تقدمه مكاتب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع عدد من المنظمات، ووزارة التعليم ووزارات وإدارات ووكالات أخرى. وجرى تدريبهم في كيفية تنسيق ووضع برنامج فعال للتغذية المدرسية. ويدعم البرنامج أيضا الحق في الغذاء، وكذلك الإعلان العالمي الخاص باستئصال الجوع وسوء التغذية.